S/2009/525

الأمم المتحدة



Distr.: General
8 October 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بالإشارة إلى قرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التي تلقيتها من صاحب السعادة السيد خافيير سولانا، الممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، والتي يحيل بها التقرير التاسع عشر عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وهذا التقرير يغطي الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون

141009 141009 09-55041 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الأمين العام والممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

وفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، أرفق التقرير الفصلي التاسع عشر عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وأرجو ممتنا إحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة.

(توقيع) خافيير **سولانا**

الضميمة

تقرير الأمين العام والممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٢ - ويطلب مجلس الأمن للأمم المتحدة في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) إلى الدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، موافاة المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل بتقرير عن نشاط عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك من خلال القنوات المناسبة. وهذه الوثيقة هي التقرير التاسع عشر المقدم بناء على ذلك.

ثانيا - الخلفية السياسية

٣ - اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في سراييفو يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه لتقييم التقدم المحرز في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الخمسة المحددة والوفاء بالشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي. وفي هذا الاجتماع، أعرب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام عن قلقه الشديد إزاء مستوى التقدم المحرز في معالجة الإصلاحات و ''جدول الأعمال ٥+٢''. وأبدى كذلك المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام القلق إزاء المناخ السياسي السلبي السائد في البلد، بما في ذلك التحديات المتكررة للنظام الدستوري.

٤ - ونظراً لعدم تمكن السلطات المختصة في البوسنة والهرسك من ضمان إحراز تقدم ملائم في تحقيق هدف تسوية ملكية الدولة، اتخذ الممثل السامي قراراً في ١٢ آب/أغسطس يقدم بموجبه مكتب الممثل السامي المساعدة التقنية في الاضطلاع بعملية جرد ممتلكات الدولة ومراجعة نتائجها. وسيعتبر هذا الجرد الذي أعده مكتب الممثل السامي بمثابة أساس لمناقشات تفضي إلى إبرام اتفاق حكومي دولي.

٥ - وكجزء من مجموعة القوانين اللازمة للتخلص من التأشيرة، اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك القانون المتعلق بمراقبة حركة الأسلحة والمعدات العسكرية بمقتضى إجراء عاجل اتخذ في ١٥ حزيران/يونيه. وأصبح القانون نافذاً في ١٥ تموز/يوليه.

٦ – وفي ٢٣ تموز/يوليه، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك تعديلات على قانون المحاكم وقانون الادعاء العام في البوسنة والهرسك تمدد بموجبها ولاية القضاة والمدعين العامين الدوليين العاملين على قضايا جرائم الحرب لمدة ثلاث سنوات. كما تنص التعديلات التي أدخلت، بناء على طلب من محكمة الدولة، على التمديد للقضاة الدوليين العاملين على القضايا المعروضة على الدوائر الابتدائية لما بعد نهاية عام ٢٠٠٩ ما دامت القضايا قائمة. ومع ذلك، نقلت وسائط الإعلام عن دوديك، رئيس وزراء جمهورية صربسكا، وممثلين آخرين لحزبه أقوال مفادها أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل سيصوت ضد تمديد ولايات جميع القضاة الدوليين، بمن فيهم أولئك العاملين على قضايا جرائم الحرب. وقد أحيل مشروعا القانونين إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في شهر آب/أغسطس.

٧ – وفي أعقاب اجتماع بين دوديك (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) وتيهيتش (حزب العمل الديمقراطي) وكوفيتش (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) استضافته رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في دوبروفنيك، عقدت مجموعة أوسع نطاقاً من القادة السياسيين اجتماعاً في سراييفو في ١٦ تموز/يوليه بحضور الممثل السامي. وناقش القادة السياسيون مسألة التخلص من التأشيرة وتعهدوا بالعمل على وجه الاستعجال لتسوية القضايا المتبقية في هذا المجال من أجل تضييق الفجوة بين البوسنة والهرسك وبلدان أخرى في المنطقة. كما ناقشوا مسألة تحقيق الأهداف الخمسة والوفاء بالشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي. بيد أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق ملموس في هذا الاجتماع.

٨ – وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استخدم الممثل السامي سلطاته بموجب مؤتمر بون أربع مرات. وفي ٨ حزيران/يونيه، فصل ضابطين من كبار ضباط الشرطة بسبب سلوكهما المنافي لاتفاق دايتون. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، ألغى استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المتعلقة بنقل الصلاحيات من الكيان إلى الدولة، حيث اعتبرها منافية لاتفاق دايتون وللدستور. وفي ٢٩ تموز/يوليه، فرض ميزانية مؤقتة لموستار لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر، في الوقت الذي ظلت فيه موستار دون عمدة أو ميزانية لعدة أشهر بعد الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المشرف على برتشكو أمراً إشرافياً في ٦ حزيران/يونيه يحظر بموجبه بعض شركات الأمن الخاصة التي تتخذ من جمهورية صربسكا مقراً لها من الحصول على عقود في المقاطعة لمدة خمس سنوات.

٩ – وفي ١٥ تموز/يوليه، اعتمدت المفوضية الأوروبية اقتراحاً لتمكين مواطنين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا من السفر بدون تأشيرة اعتباراً من

١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، شريطة أن يفي البلدان الأخيران بالمعايير المتبقية بحلول ذلك التاريخ. وسيحتاج الاقتراح إلى موافقة مجلس الاتحاد الأوروبي إثر مشاورات تعقد مع البرلمان الأوروبي. و لم تتلق البوسنة والهرسك (وكذلك ألبانيا وكوسوفو) أي تقييم إيجابي لأنها ما زالت تحتاج إلى تسوية عدد من القضايا العالقة من خريطة الطريق للتخلص من التأشيرة، بما فيها اعتماد جوازات سفر تحمل السمات البيولوجية واعتماد إطار عمل معزز لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وتحسين إدارة الحدود والهجرة.

ثالثا – الحالة الأمنية وأنشطة عملية الاتحاد الأوروبي

١٠ – ظل الوضع الأمني في البوسنة والهرسك هادئاً ومستقراً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بأكملها. و لم يكن للخطاب القومي المتشدد، رغم تواصله، أي أثر على الجو الذي تسوده السلامة والأمن. وما فتئ الانكماش الاقتصادي يؤثر على البوسنة والهرسك وقد أدى إلى عدد من الإضرابات. وتعاملت وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك مع جميع هذه الإضرابات باحتراف واقتدار، و لم يكن لهذه الإضرابات أي تأثير على الوضع الأمني العام. وقد نظم في تموز/يوليه حفل إحياء الذكرى السنوية لسريبرينيتشا دون حوادث تذكر. وواصلت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك رصد الوضع الأمني بوجه عام.

١١ – وتتمركز قوة قوامها حوالي ٢٠٠ ٢ فرد في سراييفو، مع انتشار أفرقة للاتصال والمراقبة في جميع أرجاء البوسنة والهرسك. وما زالت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية تضطلع بالعمليات وفقا لولايتها المتمثلة في ما يلي: توفير الردع؛ وكفالة استمرار امتثال الأطراف فيما يتعلق بالمسؤوليات المحددة في الاتفاق الإطاري العام للسلام، المرفقان ١ (ألف) و ٢؛ والإسهام في الحفاظ على جو تسوده السلامة والأمن. كما واصلت العملية دعم الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في مكافحة الجريمة المنظمة بالتعاون الوثيق مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، ومع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البحث عن الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب. ونفذت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك عمليات بحث استهدفت الشبكات الداعمة للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب استجابةً لطلب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي والشرطة المحلية.

١٢ – وأحرز المزيد من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال الشؤون العسكرية المشتركة. وواصلت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك دعم ما تقوم به القوات المسلحة للبوسنة والهرسك من عمليات تفتيش للمواقع التي تخزن فيها الذخائر

والأسلحة، وإدارة هذه المواقع من أجل تعزيز القدرات الذاتية لهذه القوات على الاستمرار، والتخطيط للتخلص من الفائض من أسلحة وذخائر القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. وتنتظر خطة التخلص التي وضعتها وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك الموافقة من رئاسة البوسنة والهرسك. ووفقاً لما أشير إليه أعلاه، أصبح قانون مراقبة حركة المدنيين (مراقبة المتعاقدون مع البوسنة والهرسك لحركة الأسلحة والذخائر) نافذاً في ١٥ تموز/يوليه. وقد أعدت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك خريطة طريق لتسليم هذه المهمة النهائية للشؤون العسكرية المشتركة إلى وزارة الأمن في البوسنة والهرسك وبدأت تدريباً إدارياً متخصصاً لموظفي وزارة الأمن. ومن المقرر أن يوقع قريبا كل من العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ووزارة الأمن على مذكرة التفاهم، التي تنتقل بموجبها رسمياً المسؤولية إلى وزارة الأمن. وكما هو الحال بالنسبة للمهام الأخرى المتعلقة بالشؤون العسكرية المشتركة التي أحيلت بالفعل إلى سلطات البوسنة والهرسك، ستتولى العملية رصد التنفيذ وتقديم التوجيه والمشورة بشأنه.

١٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك الاضطلاع بعمليات تدريب مشتركة وفق الجدول الزمني للتدريب الخاص بالعملية والقوات لعام ٢٠٠٩. وقد شارك كبار ضباط القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في تدريبات العملية على الخريطة، وتصل وحدات القوات المسلحة إلى مستوى السرايا في التدريبات التكتيكية التي تضطلع بها العملية

١٤ - ووفقاً لما أفيد في السابق، وتحقيقاً لأغراض التخطيط، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ على مفهوم العمليات من أجل التمكن من تطوير عملية 'قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي' لتصبح عملية غير تنفيذية لبناء القدرات والتدريب؛ وأكد من جديد أنه سيُبقي أعمال التخطيط هذه قيد الاستعراض المنتظم لكي يتسنى اتخاذ قرار بشأن مستقبل هذه العملية حال استيفاء الشروط اللازمة؛ وأعاد المجلس التأكيد على أن الموافقة على هذا المفهوم لا تمس بالقرار السياسي المتعلق باحتمال تطوير العملية، والذي سيتعين أن يراعي التطورات السياسية، بما في ذلك الدور المقبل للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمر التخطيط التنفيذي لتطوير العملية المحتمل. و لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن.

رابعا - التوقعات

١٥ - من المتوقع أن تظل الحالة الأمنية مستقرة رغم التوقعات باستمرار التوترات السياسية.
